AL-SABAH
الصباح
الدولية

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الرابعة عشرة | 8 أبريل 2021 م | 26 شعبان 1442 هـ | الخميس | No. 3941

السعودية تجدد مساندتها للقاهرة والخرطوم في ملف سد النهضة

مصر: سنتخذ كل الإجراءات الكفيلة بحماية الأمن المائي في التوقيت الملائم

وزير الخارجية المصري سامح شكري

«وكالات» : قال وزير الخارجية المصري سامح شكري، إن إثيوبيا «تحاول التنصل من المسؤولية في ملف سد النهضة»، مشيراً إلى أن مصر ستتخذ كل الإجراءات الكفيلة بحماية أمنها المائي «في التوقيت الملائم»، إذا أقدمت إثيوبيا على أي «تصرف غير مسؤول».

وأضاف شكري في تصريحات تلفزيونية «إثيوبيا تسعى دائما لعدم التوصل إلى اتفاق ملزم في ملف سد النهضة».

وقال إن «إثيوبيا تجهض أي مفاوضات حول السد، ولم نتلق دعوة للتفاوض مرة أخرى في نهاية الشهر الجاري».

ووصف شكري التلويح الإثيوبي بملء السد بـ «تصرف أحادي لا يراعي القانون الدولي، ويؤكد التعنت ومحاولة فرض الإرادة، وهذه النقطة في غاية الخطورة، وملء السد دون اتفاق ملزم خطوة خطيرة».

وشدد الوزير المصري على أن مصر والسودان «لن يسمحا بوقوع ضرر عليهما».

وذكر أن على المجتمع الدولي المزيد من التفاعل والاهتمام بملف سد النهضة «لأن هذا الأمر ينبئ بتطورات خطيرة لها تأثير بالغ على السلم والأمن الدوليين».

وأعلنت وزارة الخارجية المصرية الثلاثاء أن جولة المفاوضات التي عقدت في كينشاسا حول سد النهضة الإثيوبي على مدار يومي 4 و5 أبريل الجاري «لم تحقق تقدما ولم تفض الى اتفاق حول إعادة إطلاق المفاوضات».

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة أحمد حافظ في بيان إن إثيوبيا رفضت مقترح السودان، الذي أيدته مصر تشكيل رباعية دولية تقودها الكونغو الديمقراطية، التي ترأس الاتحاد الأفريقي للتوسط بين الدول الثلاث.

من جهة أخرى جددت السعودية تضامنها الكامل مع ما يتخذه العاهل الأردني وولي عهده من قرارات لحفظ أمن المملكة، واستقرارها مؤكدة في نفس الوقت «مساندتها ودعمها لكل من مصر والسودان لأي مساعٍ تسهم في إنهاء ملف سد النهضة الإثيوبي».

وقال وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، في بيان لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء برئاسة الملك سلمان بن عبدالعزيز، إن مجلس «شدد على الوقوف التام والتضامن الكامل إلى جانب المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، وما أكده خادم الحرمين الشريفين خلال اتصاله الهاتفي بملك الأردن الملك عبدالله الثاني، من المساندة الكاملة لكل ما يتخذه وولي عهده، من قرارات وإجراءات لحفظ أمن الأردن واستقراره».

وأوضح الوزير، أن مجلس الوزراء استعرض إثر ذلك، جملة من المواضيع والأحداث وتطوراتها، مجدداً «مساندة المملكة ودعمها لمصر والسودان، ولأي مساع تسهم في إنهاء ملف سدّ النهضة وتراعي مصالح كل الأطراف».

وأضاف أن المجلس شدد على ضرورة» الوصول إلى اتفاق عادل وملزم وفق القوانين والمعايير الدولية المعمول بها في هذا الشأن، بما يحافظ على حقوق دول حوض النيل كافة في مياهه، ويخدم مصالحها وشعوبها معاً».

وشدّد مجلس الوزراء السعودي «على دعم جميع الجهود الدولية لعودة الاستقرار والسلام إلى سوريا وشعبها الشقيق»، وضرورة «خروج جميع القوات التابعة لإيران، من سوريا، ووقف ممارساتها الإجرامية الهادفة لتغيير هويتها العربية، وأهمية محاربة التنظيمات الإرهابية بأشكالها كافة».

الحكومة اليمنية مستعدة لتبادل جميع الأسرى مع الحوثي

ماجد فضائل الناطق الرسمي في لجنة شؤون الأسرى

عدن – «وكالات» : أكد ماجد فضائل، الناطق الرسمي في لجنة شؤون الأسرى التابعة للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً استعدادهم لتبادل الأسرى (الكل مقابل الكل) مع مليشيا الحوثي الإرهابية، بمناسبة قدوم شهر رمضان.

وقال فضائل وهو أيضاً وكيل وزارة حقوق الإنسان وعضو لجنة الأسرى:»اتفاق ستوكهولم المتعلق بملف الأسرى هو القاعدة الأساسية لتبادل جميع الأسرى، إلا أننا واجهنا بعض الصعوبات التي أعاقت تنفيذ هذه العملية في آخر جولة مباحثات جرت في العاصمة الأردنية عمان».

وأضاف «اتفقنا في جولة عمان الثالثة على إجراء صفقة تبادل الأسرى (الكل مقابل الكل) بشكل مرحلي، وبناء على ذلك جرى تبادل 1081 أسير ومعتقل في أكتوبر الماضي».

وتابع «كان من المقرر تنفيذ المرحلة الثانية بعد جولة عمان الرابعة، وهي تبادل 301 أسير، إلا إن هذه الجولة فشلت لعدم الاتفاق مع مليشيا الحوثي على بعض النقاط».

وشدد فضائل «مطلبنا الأساسي معاملة جميع الأسرى والمعتقلين بشكل متساوي وعلى هذا الأساس طالبنا الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين وعلى رأسهم كبار السن والسياسيين والصحفيين والناشطين والأربعة المشمولين بقرار مجلس الأمن 2216».

وأكد المسؤول الحكومي، أن مليشيا الحوثي تقدم شروط تعجيزية لانجاح هذه الصفقة «فهي تطالب بالإفراج عن أسرى لا نعلم بوجودهم ولا نعلم إن كانت أسماءهم حقيقية أم وهمية».

وتابع «قدمنا لهم كشوفات بأسماء الأسرى المتواجدين لدينا، لكنهم رفضوا تلك الأسماء».

تبون يوصي بـ «التصدي الصارم» للأعمال التحريضية

مظاهرة في الجزائر تطالب بالإفراج عن ناشطي الحراك

متظاهرون يرفعون العلم الوطني في الجزائر

الجزائر – «وكالات» : تظاهر حشد من الطلاب والأساتذة والنشطاء الثلاثاء في شوارع الجزائر العاصمة للمطالبة بالإفراج عن معتقلين على خلفية المشاركة في الحراك الشعبي، وذلك غداة إصدار مذكرات توقيف في حق 24 متظاهرا اعتقلوا في مسيرة نهاية الأسبوع الماضي.

جرت المظاهرة التي تنظم كلّ ثلاثاء وتشارك فيها غالبية من الطلبة، بدون حوادث، وفق مراسل فرانس برس.

وردّد المحتجون شعارات أبرزها «حرروا المعتقلين»، ورفع بعضهم لافتات تحمل صور موقوفين.

وسجن الإثنين 24 متظاهرًا متهماً بـ»المساس بالوحدة الوطنية»، بعد أن أوقفوا خلال مسيرة للحراك الاحتجاجي السبت في العاصمة الجزائرية، وفق اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين.

وأعيد توقيف نشطاء آخرين مساء الأحد، بينهم محمد تجديت الملقب بـ»شاعر الحراك»، وتواصل حبسهم الاحتياطي الثلاثاء وفق اللجنة التي تدعم المعتقلين على خلفية الحراك الاحتجاجي.

ومظاهرة الثلاثاء حاشدة أكثر من سابقتها الأسبوع الماضي، وشدّد خلالها الطلبة على حرية التعبير والحق في التظاهر، وتوعدوا بـ»مواصلة الوقوف ضد الفاسدين».

بدأ الحراك الجزائري في فبراير 2019 رفضاً لترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة، ويطالب بتغيير جذري لـ»النظام» السياسي القائم منذ استقلال البلاد عام 1962.

من ناحية أخرى وجه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، بالتطبيق الصارم والفوري للقانون لوضع حد لـ» الأعمال التحريضية والانحرافات الخطيرة» التي تقف وراءها «أوساط انفصالية وحركات غير شرعية» التي تستغل مسيرات الحراك الشعبي.

وجاء في بيان لرئاسة الجمهورية أن «المجلس الأعلى للأمن درس، خلال اجتماع للمجلس الأعلى للأمن الثلاثاء برئاسة تبون، ما سجل من أعمال تحريضية وانحرافات خطيرة من قبل أوساط انفصالية، وحركات غير شرعية ذات مرجعية قريبة من الإرهاب، تستغل المسيرات الأسبوعية».

وأكد البيان ان الرئيس الجزائري شدد على أن «الدولة لن تتسامح مع هذه الانحرافات التي لا تمت بصلة للديمقراطية وحقوق الانسان، مسدياً أوامره بالتطبيق الفوري والصارم للقانون ووضع حد لهذه النشاطات غير البريئة والتجاوزات غير المسبوقة، لا سيما تجاه مؤسسات الدولة ورموزها والتي تحاول عرقلة المسار الديمقراطي والتنموي في الجزائر».

مجلس الوزراء يجيز إلغاء مقاطعة إسرائيل

السودان: استرداد أصول بقيمة 1.4 مليار دولار من عهد البشير

الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير

الخرطوم – «وكالات» : قالت اللجنة التي تشكلت لاستعادة الأموال والأصول من الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير وأعوانه إنها استردت مئات الملايين من الدولارات في شكل ممتلكات وأموال لكنها تواجه مقاومة وانتقادات بأنها تطبق «عدالة انتقائية».

ويُنظر إلى التقدم الذي تحرزه اللجنة على أنه اختبار حاسم للانتقال السلمي إلى الحكم الديمقراطي عقب الإطاحة بالبشير عام 2019 بعد أن هيمن على السياسة السودانية 30 عاما وأطاح به الجيش في أعقاب انتفاضة شعبية.

ويقبع البشير البالغ من العمر 77 عاما في السجن بالعاصمة الخرطوم ويواجه عدداً من القضايا بتهم الخيانة والفساد وارتكاب جرائم حرب. وينفي البشير هذه الاتهامات.

وتحظى إفادات اللجنة التي يبثها التلفزيون بمتابعة حثيثة منذ أن بدأت العام الماضي في الكشف عن ممتلكات نخبة عهد البشير والتي تشمل عقارات رئيسية مطلة على النيل في العاصمة الخرطوم وأراض زراعية خصبة وشركات مربحة.

وقال وجدي صالح، وهو محام وسياسي وعضو في اللجنة المكونة من 18 عضوا، إن اللجنة أعادت أكثر من مليار دولار من الأصول إلى وزارة المالية و400 مليون دولار أخرى إلى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

وقال لرويترز إن أعضاء اللجنة واجهوا تهديدات بالقتل وإن اللجنة لم تحصل على التمويل الذي تحتاج إليه وإن السلطات تباطأت في متابعة تحقيقاتها.

وأضاف أن ذلك يوضح إلى أي مدى تصل جذور حكم البشير بما في ذلك داخل الحكومة الانتقالية المكلفة بقيادة البلاد لحين إجراء انتخابات بحلول نهاية عام 2023.

وقال: «كل من يقف في مواجهة عملية تفكيك نظام الثلاثين من يونيو إما هو جزء من النظام القديم أو ارتبطت مصالحه بالنظام القديم و لذلك يحاول الحفاظ عليها» في إشارة إلى تاريخ تولي البشير السلطة في انقلاب أبيض عام 1989.

وقال وزير الإعلام والناطق باسم الحكومة حمزة بلول إن اللجنة تنفذ واجباتها الدستورية وإن جهودها لاستعادة الأصول المشبوهة محل تقدير.

ولم يتسن التواصل مع النائب العام السوداني للتعليق.

ويدير الدفة في السودان تحالف لتقاسم السلطة يضم جماعات سياسية مدنية والجيش الذي تدخل في أعقاب احتجاجات استمرت شهوراً طالبت بتفكيك نظام البشير والتشابكات السياسية والمالية التي تدعمه.

وتضم اللجنة، التي تُعرف رسمياً باسم لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 واسترداد الأموال العامة، سياسيين وقادة عسكريين ومسؤولين حكوميين ومن المقرر أن تعمل حتى نهاية الفترة الانتقالية.

واستردت اللجنة حتى الآن أكثر من 50 شركة و60 منظمة وأكثر من مليون فدان من الأراضي الزراعية و20 مليون متر مربع من العقارات السكنية، حسبما أفاد مصدر في اللجنة.

ومن بين الأصول التي تمت استعادتها فنادق ومدارس ومصانع وملعب للجولف على أطراف الخرطوم، قال صالح إن جميعها ستظل تعمل.

وتضم الأصول أيضا قناة طيبة التلفزيونية، التي أخبر البشير المحكمة إنه ساهم في تمويلها وقالت اللجنة إنها كانت تبث محتوى يدعم جماعات من بينها الإخوان المسلمين الإرهابية وحركة بوكو حرام الإرهابية في أفريقيا.

وقال ماهر أبو الجوخ المفوض المالي والإداري لشركة الأندلس المالكة للقناة التلفزيونية إن منشآت الشركة المتطورة بشكل كبير عن التلفزيون الرسمي ستستخدم الآن في إطلاق قنوات جديدة.

وقالت الناشطة ميادة خيري: «الشارع العام ونحن متابعين برنامج لجنة تفكيك التمكين ومبسوطين بإنه حقوقنا تسترد وترجع لنا وللشعب السوداني، ونحن الذين نستفيد منها».

ومن بين الأهداف الأخرى المعلنة للجنة تطهير المؤسسات الحكومية من الموالين للبشير. وكان قد تم ترقية مسؤولين كثيرين ممن يدعمون الفكر الإسلامي للرئيس السابق لمناصب أعلى في الحكومة في إطار سياسة «التمكين».

وأثارت هذه المحاولة غضب المتضررين من الأمر الذين شارك بعضهم في احتجاج الشهر الماضي في الخرطوم للشكوى من فصل نحو 7000 شخص من الخدمة المدنية دون سبب واضح أو فرصة لمراجعة القرار.

وقالت المستشارة القانونية السابقة بوزارة العدل صافية أحمد والتي فصلت من عملها العام الماضي: «تحملوننا المسؤولية، أخبرونا ما هو القانون الذي انتهكناه وسوف نرد. هذا هو القانون، وهذه هي العدالة التي يزعمون أنهم حققوها بالثورة».

ويصف بعض المنتقدين اللجنة بأنها وسيلة لتحقيق مكاسب سياسية سهلة لحكومة تعاني لاحتواء أزمة اقتصادية فيما يبدي آخرون قلقهم بشأن ما يرونه إطاراً قانونياً هشا.

وقال محمد عبد السلام عميد كلية الحقوق بجامعة الخرطوم إن تشكيل مجموعة من المفوضين المستقلين سيكون أفضل من السياسيين، ليكونوا قادرين على تطبيق القانون على الجميع بالمساواة.

وقال لرويترز محذراً من عدم مراعاة الإجراءات القانونية اللازمة: «قد توصف الممارسات الحالية بالعدالة الانتقائية».

وقالت اللجنة إنها غير مسؤولة عن عدم انعقاد لجنة استئناف ومحكمة قضائية مكلفة بمراجعة قرارتها حتى الآن لكنها قالت إنها راجعت بعض قراراتها بنفسها.

وقال صالح إن اللجنة استبعدت فقط من عارضوا بشدة إسقاط البشير ولم تعتمد التفرقة على أساس الأيديولوجية السياسية.

من ناحية أخرى أجاز مجلس الوزراء السوداني الثلاثاء، مشروع قانون يلغي قانون مقاطعة إسرائيل العائد إلى العام 1958 والذي أقرته الدول العربية وقتها.

وقال المجلس في تعميم صحافي «أجاز مجلس الوزراء مشروع قانون بإلغاء قانون مقاطعة إسرائيل لسنة 1958».